المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 29 صفر الخير 1441 (28 أكتوبر 2019)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

المحور الثاني:

"أولويات السياسة الحكومية

للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية"

فهرس

توطئة 2

أولا- تذكير بالبرنامج الحكومي كمرجع لتحديد أولويات السياسة الحكومية 3

ثانيا- الحصيلة المرحلية: تثمين المكتسبات و إبراز الرهانات 5

ثالثا- أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية 7

I. مواصلة دعم السياسات الاجتماعية 9

II. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية 11

III. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل 12

IV. الإصلاحات الكبرى 13

خاتمة 15

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله و آله وصحبه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "***أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية***"، وإتاحة الفرصة للحكومة لإطلاع مجلسكم الموقر والرأي العام الوطني على أولويات اشتغالها للمرحلة المتبقية من الولاية الحكومية الحالية، في إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي الذي نال ثقة مؤسستكم الموقرة، باعتباره تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة، ومن خلالهم مع المواطنات والمواطنين، وبوصفه السند أساسا لمحاسبة الحكومة.

ويأتي عقد هذه الجلسة في سياق دينامية جديدة تشهدها الهيكلة الحكومية بعدما تفضل جلالة الملك حفظه الله بالموافقة على التعديل الحكومي الذي أسس على مبدأ النجاعة والكفاءة بما يدعم عمل الحكومة في هذه المرحلة.

وبالمناسبة، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأحزاب الأغلبية التي ساهمت بحس وطني في إنجاح المشاورات، التي تشرفت بقيادتها، والمتعلقة بالهيكلة الجديدة للحكومة، مما مكن من إخراج الحكومة في صيغتها الجديدة، مع ما عرفته من تقليص كبير، انطلاقا من قناعتنا المشتركة بأهمية هذه الهيكلة الجديدة في تحقيق تنسيق أفضل والتقائية أحسن في العمل الحكومي، بما يمكن من تنزيل السياسات العمومية على أرض الواقع بطريقة فعالة وناجعة.

وأود أن أجدد التأكيد على أن الحكومة في هيكلتها الجديدة، بكافة أعضائها، بانتماء حزبي أو بدونه، ما هي إلا استمرار للحكومة التي حازت على ثقة مؤسستكم الموقرة سنة 2017، على أساس التعاقد الذي يجسده البرنامج الحكومي. ونحن واعون بحجم المهام والمسؤوليات، وبجسامة التحديات وانتظارات المواطنات والمواطنين، مما يحتم علينا الرفع من وتيرة العمل، والاستمرار في "**الإنصات والإنجاز**" وفاء بالتزاماتنا المجسدة في البرنامج الحكومي، الذي تحقق لحد الآن جزء مهم منه، وسنعمل في السنتين المقبلتين على تحقيق ما تبقى منه، مع رفع وتير الإنجاز.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة البرلمانيين، سأذكر باقتضاب بأهم محاور البرنامج الحكومي والمنهجية المعتمدة لتنزيله (أولا) ثم لأهم ملامح حصيلة عمل الحكومة لحد الآن (ثانيا)، قبل أن أعرض على مجلسكم الموقر أبرز أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية (ثالثا).

أولا- تذكير بالبرنامج الحكومي كمرجع لتحديد أولويات السياسة الحكومية

لا بد من التذكير في البداية بأن مرجع الحكومة في تحديد أولويات اشتغالها يبقى هو البرنامج الحكومي الذي تم إعداده بشكل توافقي بين مكونات الأغلبية وفق **رؤية إصلاحية واضحة**، تستحضر التوجيهات الملكية السامية وانتظارات المواطنين وتطلعاتهم المشروعة، والرهانات الاجتماعية والاقتصادية التي ترفعها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وفي مقدمتها رهان ولوج بلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة.

وكما هو معلوم، فإن البرنامج الحكومي ينبني على المحاور الخمس الآتية:

- المحور الأول: **دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛**
- المحور الثاني: **تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛**
- المحور الثالث: **تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛**
- المحور الرابع: **تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛**
- المحور الخامس: **العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.**

وفي سبيل تنزيل مضامين هذا البرنامج الحكومي، اعتمدت الحكومة منهجية مبتكرة لتتبع التدابير المضمنة في هذا البرنامج، بما يضمن تحقيق التنسيق والالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية، عبر إرساء مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، من جملتها إعداد المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وإحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وإحداث وحدة إدارية خاصة لدعمها.

فمباشرة بعد تعيين الحكومة من طرف جلالة الملك حفظه الله، وتنصيبها أمام البرلمان على أساس برنامج عملها خلال خمس سنوات، حرصت الحكومة على ترجمة التزاماتها إلى **مخطط تنفيذي**، ربما هو الأول من نوعه في تاريخ الحكومات ببلادنا، يتضمن الإجراءات التفصيلية العملية الكفيلة بتنزيلها بشكل ناجع وفعال.

وقد تم العمل على تضمين هذا المخطط التنفيذي إجراءات تطبيقية مرفقة بأهداف ومؤشرات رقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة ضمن الاستراتيجيات القطاعية ومردوديتها.

وفي نفس الإطار، **حرصنا على إحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي**، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وضمان الالتقائية في تنزيله، وإيجاد الحلول اللازمة، عند الاقتضاء، لتدارك أي بطء أو تأخر في الإنجاز، وتبني المقترحات والحلول المناسبة لتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي.

ومن أجل ضمان التتبع المستمر لمضامين البرنامج الحكومي، فقد تم **إحداث وحدة على مستوى رئاسة الحكومة** مكلفة بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وهي الوحدة التي تواكب هذا الملف باستمرار.

ولنفس الغرض، يتم الحرص على انتظام عقد مختلف اللجان الوزارية وتحسين منهجية عملها لتضطلع على الوجه الأكمل بالمهام المنوطة بها بغية تحقيق الالتقائية والانخراط الجماعي في تنزيل البرنامج الحكومي .

وفي إطار انفتاحها المستمر على الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، وتوفير شروط إنجاح الإصلاحات الكبرى في مختلف المجالات، دأبت الحكومة منذ البداية على تغليب **أسلوب التوافق والتعاون والشراكة**، وفق منطق ترجيح المصالح العليا للوطن.

كما أولت الحكومة عناية خاصة **للتواصل المستمر مع الرأي العام الوطني بشأن حصيلة إنجاز تعهداتها المضمنة في البرنامج الحكومي**، حيث دأبت منذ تنصيبها على إصدار مجموعة من التقارير الدورية التواصلية، كوثيقتي **"120 يوما، 120 إجراء"**، و**"حصيلة السنة الأولى من العمل الحكومي"**، بالإضافة إلى مثولها أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة لعرض الحصيلة المرحلية لعملها طبقا تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور.

ثانيا- الحصيلة المرحلية: تثمين المكتسبات و إبراز الرهانات

قبل استعراض أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية، لا بأس من التوقف سريعا على أهم ملامح **الحصيلة المرحلية للحكومة التي قدمتها بتفصيل أمام مؤسستكم الموقرة، معززة بالأرقام والمؤشرات. والهدف من التذكير بالحصيلة هو الوقوف على ما تم تحقيقه من مكتسبات يجب ترصيدها، واستكمال تنزيل باقي الالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي.**

ففيما يتعلق بمحور دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية، فقد تم تسجيل تقدم على عدة مستويات، كما يلي:

- اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان كآلية لتعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن؛
- مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور، حيث تم إنتاج أكثر من 430 نص قانوني وتنظيمي بعضها نوعي وذو بعد استراتيجي؛
- مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية سياسة فعالة لإعداد التراب، لا سيما من خلال استكمال النصوص الضرورية لتنزيل الجهوية المتقدمة والوفاء بالالتزامات المالية تجاه الجهات، وإصدار ميثاق اللاتمركز الإداري والشروع في تنزيله؛
- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني، لا سيما من خلال إرساء لجنة العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة وإطلاق الحملة التواصلية والتحسيسية حول **آليات الديمقراطية التشاركية**.

وفيما يتعلق بمحور تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، عملت الحكومة أساسا على:

- تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، ولا سيما بتسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وإحداث آليات حكامتها، واعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومة والشروع في تفعيله، مما ساهم في تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتي 2017 و2018؛
- تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة، ولا سيما من خلال تقوية آليات تتبع وتقييم والتقائية السياسات العمومية ومواصلة تنزيل القانون التنظيمي

لقانون المالية ومواصلة إصلاح المالية العمومية؛

- تنزيل ورش إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، والذي يتم عبر أربعة تحولات تهم المجالات التنظيمية، والتدبيرية، والرقمية، والحكامة والأخلاقيات، كما عملت الحكومة على إطلاق البوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma منذ يناير 2018.

وفيما يتعلق بمحور تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، فقد تم تسجيل تقدم على عدة مستويات:

- تحديث منظومة دعم المقاولة وتحفيز الاستثمار، ولا سيما إطلاق الورش الاستراتيجي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتنفيذ عدد من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل حياة المقاولة مما مكن من تحقيق نتائج نوعية في مؤشري "ممارسة الأعمال" و "تدفق الاستثمارات الأجنبية"؛
- النهوض بالتشغيل والإدماج المهني، من خلال اعتماد وتفعيل المخطط الوطني للتشغيل "ممكن"، واتخاذ إجراءات إرادية لتحفيز التشغيل، وإعطاء دفعة قوية للتشغيل العمومي، مما ساهم في تخفيض نسبة البطالة؛
- تعزيز التنمية الصناعية، عبر تقوية المنظومة الصناعية الوطنية والشروع في التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي، وهو ما ساهم في تطور الصادرات ب10% سنويا وتحسين الميزان التجاري، وتبوئ المغرب المرتبة الأولى على المستوى القاري في مجال صناعة السيارات؛
- تعزيز البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل، مع إنهاء عدد من الأوراش الكبرى في مجالات النقل السككي والطرقي والبحري؛
- مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي، حيث بلغت نسبة الطاقات المتجددة من إنتاج الطاقة الكهربائية الوطنية 34%، وجعل من المغرب نموذجا قاريا في هذا المجال؛
- تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، ولا سيما عبر إطلاق تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمحور تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، فقد تم تسجيل تقدم على عدة مستويات:

- تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولا سيما من خلال بدء تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، على مستوى العرض التعليمي والدعم

الاجتماعي والتطوير البيداغوجي، وهو ما مكن من تحقيق تحسن ملموس لعدد من المؤشرات التعليمية. كما عملت الحكومة على تحقيق ملاءمة أفضل لعرض التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل، وتحسين جودته، وتوسيع عرضه، وتطوير برامج الدعم الاجتماعي الموجه للطلبة؛

- تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية، مما ساهم في تحسين بعض المؤشرات الصحية النوعية؛
- تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. ويعتبر توقيع الاتفاق الثلاثي مع الشركاء الاجتماعيين أهم إنجازات هذا الورش، بالإضافة إلى مواصلة وتطوير أو إطلاق عدد من البرامج الاجتماعية، استجابة لحاجيات عدد من فئات المجتمع؛
- تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، وخصوصا تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية الذي خصص له، إلى حد الآن، أكثر من **22 مليار درهم**، مع تسجيل وقع إيجابي على مؤشرات التعليم والصحة وفك العزلة والكهربة والتزويد بالماء الشروب، والربط بشبكات التطهير السائل والصلب في المناطق المستهدفة.

وفيما يخص محور تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، واصلت بلادنا المجهود الدبلوماسي للدفاع عن قضية الصحراء المغربية باعتبارها القضية الوطنية الأولى، وكذا لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من خلال عدد من التدابير والإجراءات النوعية.

ثالثا- أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية

إننا في الحكومة واعون بأن النتائج الإيجابية المسجلة لحد الآن، رغم أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا حجم الرهانات المطروحة، لا سيما في ظل عدم تحسن المؤشرات المسجلة في

بعض الملفات الاجتماعية بما فيه الكفاية، والتي بقيت غير كافية بالنظر لتطلعات واحتياجات المواطنين ومطالبهم المشروعة.

وهنا لا بد أن نستحضر التوجيهات الملكية الواردة في الخطاب السامي بمناسبة الذكرى العشرين لتربع جلالة الملك على عرش أسلافه الميامين، والذي أكد فيه جلالته بأن آثار التقدم والمنجزات التي تم تحقيقها خلال العقدين الأخيرين، "***لم تشمل بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي. ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى" (انتهى النطق الملكي السامي).***

ومن هذا المنطلق، أعطى جلالة الملك حفظه الله توجيهاته السامية ل"***مزيد من الالتزام والمسؤولية، في تدبير الشأن العام، والتجاوب مع انشغالات المواطنين***"، و"***التركيز على الخصوص، على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن أداء المرافق العمومية***". ***(انتهى النطق الملكي السامي).***

وتفعيلا لهذه التوجيهات الملكية السامية التي نعتبرها دعما وسندا لعمل الحكومة وبرنامجها، فإننا عازمون على تقوية السياسات الاجتماعية، باعتبارها أولى أولوياتها.

ومن منطلق إيمانها بأن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية يحتاج إلى تمويل مستدام يتماشى مع الدينامية الاقتصادية الإيجابية وتحسين القدرة الشرائية للموطنين، تحرص الحكومة على تشجيع الاستثمار ودعم المقاولة خصوصا الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بما يمكن من رفع تنافسيتها ووتيرة النمو الاقتصادي، وهو ما نعتبره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة وإيجاد فرص الشغل، مع إعطاء الأولوية، بالموازاة مع ذلك، لتسريع تنزيل الإصلاحات بهدف تحسين آليات التوزيع العادل للثروة وتقوية نجاعة تدبير السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بأنه سبق لي أن عرضت عليكم بعض الأوراش ذات الأولوية بمناسبة تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة. وقد تم تحيين هذه الأولويات التي تجد مرتكزها ومرجعها في البرنامج الحكومي، أخذا بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية وتطور الظروف والمتطلبات السوسيو-اقتصادية. وقد تمت ترجمة جزء من هذه الأوراش، المتعلق بسنة 2020، في مشروع قانون المالية المعروض على مؤسستكم التشريعية الموقرة.

وعلى هذا الأساس، وجوابا على أسئلة السيدات والسادة النواب المحترمين سأقوم باستعراض أولويات السياسة الحكومية للفترة المتبقية من الولاية التشريعية الحالية على موزعة في أربعة محاور أساسية:

- **مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛**
- **تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛**
- **إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل؛**
- **مواصلة الإصلاحات الكبرى.**

I. مواصلة دعم السياسات الاجتماعية

في إطار مواصلة دعم السياسات الاجتماعية ستعمل الحكومة على ما يلي:

1. **تسريع تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين، عبر الشروع في التنزيل الفعلي للقانون الإطار رقم 17-51** الذي يعد إطارا مرجعيا وتعاقدا وطنيا ملزما للجميع وضامنا لاستدامة الإصلاح الرامي إلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة. وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على الرفع المستمر للموارد المالية المخصصة لهذا القطاع، والتي عرفت تطورا يناهز 32% ما بين سنتي 2017 و2020، وهو المجهود المالي الموجه خصوصا لتوفير الموارد البشرية والرفع من قدراتها، وتحسين بنيات الاستقبال وتطوير المناهج والبرامج التربوية، وتحسين ملاءمة التكوين والتشغيل من أجل تأهيل وتحسين قابلية تشغيل الشباب، وتقليص الأمية إلى 20 % في أفق 2021؛
2. **مواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي وتعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس**، وذلك في أفق تجاوز المعيقات التي تحول دون التمدرس، أو تتسبب في الانقطاع عن الدراسة لأبناء الفئات المعوزة، وخاصة بالعالم القروي. ومن أجل ذلك ستواصل الحكومة رصد موارد مالية مقدرة لتيسير عملية دمج 100.000 طفل في التعليم الأولي سنويا، وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "**تيسير**" (أكثر من 2 مليون تلميذ) فضلا عن برامج اجتماعية أخرى لدعم التمدرس؛

3. **تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك حفظه الله في 04 أبريل 2019**، لا سيما من خلال الشروع في إنشاء مدن الكفاءات والمهن، وتحديث الطرق التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدرج، وتعزيز تلقين اللغات الأجنبية، والمهارات السلوكية، وروح المقاولة في جميع التكوينات، بالإضافة إلى تحسين المهارات المهنية واللغوية بالنسبة للشباب المنتمين للقطاع غير المهيكل؛

4. **تحسين وتعميم الخدمات الصحية وضمان ولوج المواطن لخدمات صحية جيدة** في إطار تسريع تفعيل المخطط الوطني للصحة 2025، الذي يروم توسيع وتجويد العرض الاستشفائي وتطوير البرامج الوقائية والعلاجية على المستويين الحضري والقروي. وتعمل الحكومة على الرفع المستمر للاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، والتي عرفت بدورها تطورا يناهز 32 % ما بين سنتي 2017 و2020. وهو المجهود المالي الموجه لتعزيز الموارد البشرية بالقطاع الصحي وتقوية بنيات الاستقبال، وتحسين جودة الخدمات الصحية، وتوسيع التغطية الصحية، وتحسين نظام المساعدة الطبية، علاوة على إصلاح الإطار القانوني للوكالة الوطنية للتأمين الصحي وتفعيل الصندوق الوطني للتأمين الصحي؛

5. **تنزيل المخطط الوطني للتشغيل على المستوى الجهوي وإصلاح برامج إنعاش الشغل**. وإذا كان هدف الحكومة هو بلوغ 8,5 % كمعدل للبطالة في أفق 2021، فقد تسجيل هذه نسبة 8,1 % خلال الفصل الثاني من سنة 2019. وستعمل الحكومة على ضمان استقرار هذه النسبة أو التخفيض منها في أفق 2021، من خلال توفير فرص شغل لائقة للشباب ومحاربة الهشاشة في الشغل وتقليص نسبة البطالة لدى الشباب المتوفر على شهادات، خاصة في الوسط الحضري؛

6. **دعم ولوج الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى السكن اللائق**، عبر تسريع برامج تشجيع إنتاج السكن والولوج إليه، وترميم البنايات الآيلة للسقوط، ومحاربة مدن الصفيح، وتأهيل الأحياء الهامشية. ومن المتوقع أن يتم تحسين ظروف عيش أكثر من 200.000 من الساكنة تماشيا مع الهدف الذي سطره البرنامج الحكومي؛

7. **مواصلة العناية بالشباب والولوج للرياضة**، ولا سيما عبر تسريع تفعيل السياسة الوطنية المندمجة للشباب التي تروم دعم البرامج الموجهة للشباب وتطوير رياضة القرب ورياضة المستوى العالي، مع تعزيز حكامة الجامعات الرياضية؛

8. **بلورة سياسة ثقافية وطنية**، وذلك بالعمل على تحسين الولوج إلى الثقافة، عبر دعم برامج للحفاظ على التراث وتثمينه وتطوير البنيات الثقافية، باعتباره وسيلة لتجسيد الهوية والتراث.

II. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية

في هذا الإطار، سيتم إعطاء الأولوية للأوراش التالية:

1. **تسريع وتيرة إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية**، عبر تعبئة التمويلات الضرورية لمواصلة إنجاز مشاريع البرنامج، حيث سيتم تخصيص 7,2 مليار درهم برسم سنة 2020؛
2. **مواكبة المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، وفق التوجه الجديد لبرامجها الذي يهدف إلى النهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية؛
3. **تنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي** ومواصلة جولاته في إطار روح من المسؤولية، وذلك ضمانا للسلم الاجتماعي باعتبار أثره الإيجابي والفوري على القدرة الشرائية للمواطنين. وللإشارة، فقد كلف الاتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين غلافا ماليا إجماليا قدره 14,25 مليار درهم، تم تخصيص 5,3 مليار درهم سنة 2019، و6 مليار درهم برسم قانون مالية 2020؛
4. **توسيع التغطية الاجتماعية الأساسية**، من خلال ورش تعميم التغطية الصحية الأساسية وتطبيق نظام التقاعد لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين وغير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والعمل على توسيع التأمين لفائدة الطلبة وأصول الأشخاص المؤمن عليهم، وذلك في إطار تنزيل القانونين 98.15 و99.15. وفي إطار التنزيل الفعلي لهذا الورش، فإن الحكومة قد اعتمدت مجموعة من النصوص التطبيقية في هذا الإطار، وهي عازمة على مواصلة الحوار مع باقي الفئات المستهدفة لتيسير عملية الأجرأة بصفة تدريجية حسب ظروف كل فئة؛

5. **تحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة** والتطوير التدريجي للمساعدات المباشرة لفائدتهم من خلال اعتماد الإطار القانوني، وإطلاق العملية التجريبية للسجل الاجتماعي الموحد، بالإضافة إلى مواصلة دعم الأرامل والنساء المطلقات والأمهات المعوزات والكفيلات والأشخاص في وضعية إعاقة، وحماية الطفولة ومساعدة الأشخاص المسنين.

III. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل

في هذا الإطار، ستعمل الحكومة على ما يلي:

1. **دعم الاستثمار العمومي وتعزيز فعاليته**، من خلال إطلاق برامج جديدة من الاستثمار المُنْتِج والمُحْدِث لِفُرص الشغل. وفي هذا الإطار ستعطى الأولوية لاستغلال الإمكانيات التي يتيحها الإطار القانوني الجديد للشراكة مع القطاع العام والخاص، بعد مصادقة مجلسكم الموقر عليه، عبر بلورة آليات بديلة ومبتكرة للتمويل وتفعيل شراكات مُثْمِرة تمكن من جلب استثمارات خارجية ونقل المعرفة والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية؛

2. **تحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي** عبر مواصلة تفعيل الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال، وتبسيط المساطر، وإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار، لتمكينها من القيام بدورها على المستوى الجهوي. ولقد بذلت مجهودات مقدرة على مستوى جاذبية الاستثمارات منذ تنصيب الحكومة، حيث تمكن المغرب من إحراز تقدم هام في تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال " Doing Business " ب 22 مرتبة منذ 2016، وأصبح يحتل حاليا المرتبة 53، وهو ما يتماشى والهدف المسطر في البرنامج الحكومي الذي يروم بلوغ مصاف البلدان المصنفة ضمن الخمسين الأوائل في أفق 2021؛

3. **دعم المقاولة، خاصةً المقاولة الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة** من خلال مواصلة التدابير الرامية إلى التحفيز المالي والتقني لهذه المقاولات، فضلا عن تسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، وتَقْليص آجال الأداء، هذا فضلا عن إحداث

صندوق للتأهيل والدعم المالي للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة برسم قانون المالية لسنة 2020؛

4. **التنزيل الجهوي لمخطط تسريع التنمية الصناعية** الذي يعد خطة تنموية متكاملة تسعى إلى إرساء صناعة قوية وتنافسية، تمكن من إحداث مناصب الشغل ورفع نسبة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال تنفيذ تدابير موجهة لدعم حاجيات المقاولات فيما يتعلق بتمويل المشاريع، وإنشاء البنيات التحتية، عبر تخصيص الوعاء العقاري لإقامة محطات ومركبات صناعية، وتكوين الكفاءات المؤهلة، إضافة إلى تعزيز موقع المغرب على خريطة الصناعة العالمية، عبر استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المغربية على المستوى القاري والدولي؛

5. **دعم التصدير والشركات المصدرة وتعزيز تنافسيتها** وذلك للاستفادة من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتبادل الحر التي تتوفر عليها بلادنا بما يعزز موقع المغرب ويستثمر علاقاته المتميزة مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء؛

6. **تحفيز القطاع غير المهيكل على الاندماج التدريجي** في الدورة الاقتصادية واستثمار كل الآليات المتاحة لمحاربة الغش ومحاربة التهريب والإغراق، والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة.

IV. الإصلاحات الكبرى

في إطار مواصلة الإصلاحات الكبرى، ستعطى الأولوية للأوراش التالية:

1. **"الشروع في إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام"، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛**

2. **مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وتنزيل مخططها التنفيذي، والعمل على التنزيل الجهوي للخطة، ومواصلة التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية؛**

3. **تعزيز مكافحة الفساد**، من خلال تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز وتوسيع صلاحيات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة

ومحاربتها، ومواصلة تنزيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة والمقتضيات القانونية والمؤسساتية ذات الصلة بتخليق الحياة العامة؛

4. **استكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة**، وذلك بوضع آلية للتعاقد بين الدولة والجهات، ومواصلة المشاورات بشأن تمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشتركة بشكل أمثل، وفق مخرجات المناظرة الوطنية الأولى التي سيتم عقدها في شهر دجنبر 2019؛

5. **مواصلة التنزيل لميثاق اللاتمركز الإداري**، ولا سيما من خلال تفعيل التصاميم المديرية المرجعية ونقل الاختصاصات؛

6. **تعزيز إصلاح وتحديث الإدارة العمومية** بهدف تحقيق تقدم من حيث التبسيط، والنجاعة، والتخليق. وعلى هذا الأساس، تعمل الحكومة على تحسين وتجويد الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية لفائدة المواطنين وتكريس شفافية المرفق العام ودعم النزاهة والمصداقية والحياد وربط المسؤولية بالمحاسبة. هذا فضلا عن تسريع التحول الرقمي للإدارة وتعميم الخدمات الرقمية بما يمكن من تيسير ولوج المواطن والمقاولة إليها. وهو الإصلاح الذي ستعززه المصادقة على مشروعي القانونين المتعلقين بميثاق المرافق العمومية وبتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المعروضين على مؤسستكم التشريعية الموقرة؛

7. **الشروع في التنزيل الفعلي للقانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية**؛

8. **مواصلة إصلاح نظام التقاعد** على ضوء نتائج الدراسة التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لتفعيل الاصلاح البنيوي والمندمج لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومتها، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين وفق ما تم الاتفاق عليه في إطار الحوار الاجتماعي؛

9. **أجرأة الإصلاح الضريبي** وذلك عبر اعتماد القانون-الإطار الذي سيُشَكِّلُ مرجعا لقوانين المالية للسنوات المقبلة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات؛

10. **تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة** وذلك لضمان تحسين ظروف عيش المواطنين حالا ومستقبلا من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها في إطار استمرارية نجاعة تدبير الموارد الطبيعية، حيث ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

11. **اعتماد المخطط الوطني للماء لسنة 2050** بالإضافة إلى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة للمتطلبات الآنية والمستقبلية.

خاتمة

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما أود التأكيد على أن الأوراش التي استعرضتها أمام مجلسكم الموقر، ما هي إلا ترتيب لأولويات اشتغال الحكومة للفترة المتبقية، والتي تجسد النفس الاجتماعي لهذه الحكومة، من خلال استمرارها في إعطاء الأولوية الكبرى للسياسات الاجتماعية وللقطاعات الاجتماعية الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والتشغيل، والتي تحتاج إلى مزيد من التطوير ليتحقق وقعها المباشر على فئات واسعة من المواطنين، لا سيما الطبقات الفقيرة والفئات الهشة والطبقة المتوسطة. وإلى جانب ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بمواصلة تنزيل كافة التدابير الواردة في برنامجها الذي حازت من خلاله على ثقة مؤسستكم التشريعية الموقرة باعتباره أساس التعاقد والمحاسبة والتقييم.

وسيتم تنزيل هذه الأوراش ذات الأولوية المقدمة أمامكم وفق جدولة زمنية محددة وبطريقة منتظمة، من خلال لوحة قيادة مشتركة تمكن من تتبع التقدم في الإنجاز وتحقيق الآثار، وضمان التقائية وتنسيق تدخلات مختلف القطاعات والمؤسسات.

كما أود أن أؤكد على أن الحكومة عازمة على استكمال تنفيذ التزاماتها في المدة المتبقية من الولاية الحكومية وفق نفس الروح الإيجابية التي طبعت عملها خلال الفترة المنصرمة، والقائمة على التعاون والتشاور والتنسيق مع كافة الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصادين، وفق منطق تغليب المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.